ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

التكتلات الاقتصادية العالمية: صراع النفوذ

مايو
2024

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

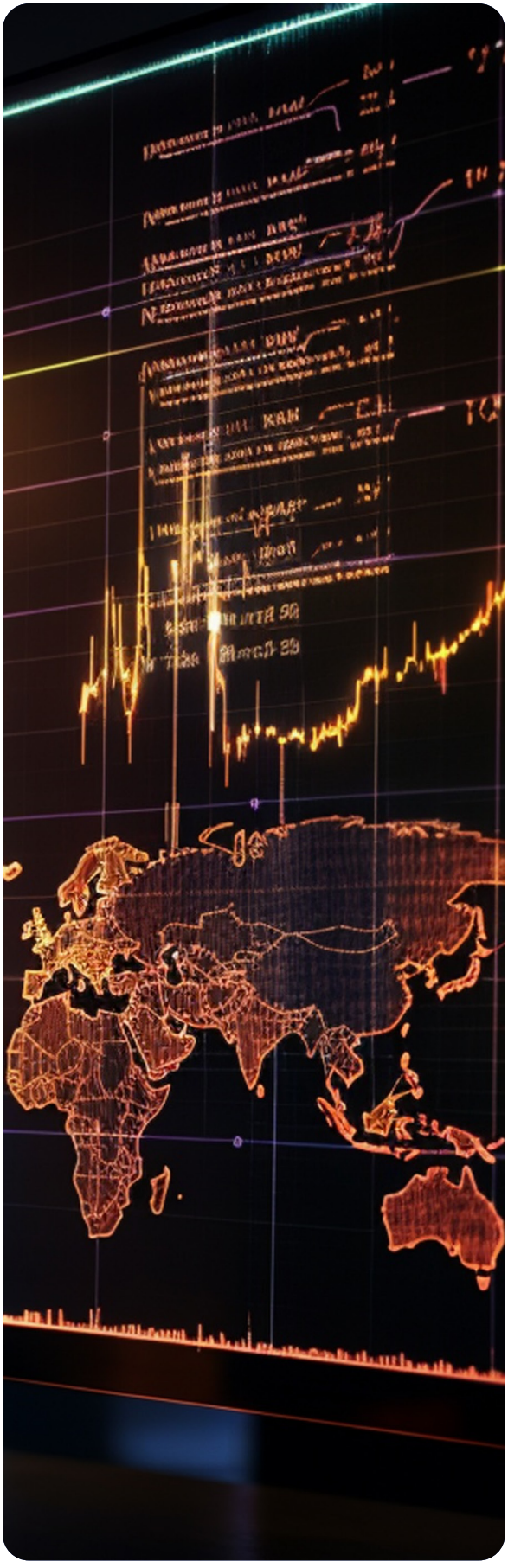

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 الصراعُ على الهيمنةِ الاقتصاديةِ: حربٌ تجاريةٌ تُهددُ الاستقرارَ العالمي

12 إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية: لماذا تنزح الشركات الأجنبية من السوق الصينية؟

17 التكتلات الاقتصادية: هل هي قوة خير أم شر لحقوق الإنسان؟

23 مصر ومجموعة دول البريكس (+): المزايا والفرص

29 « العلاقات المصرية الأوروبية: علاقات اقتصادية طويلة الأمد»

35 التكتلات الاقتصادية: والدول النامية

41 ملامح النظام العالمي الجديد ومستقبل التكتلات الاقتصادية

تقديم

التكتلات الاقتصادية العالمية تمثل جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي العالمي، حيث تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري وتعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. تتضمن هذه التكتلات مجموعة متنوعة من الاتفاقيات والمنظمات مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والاتفاقية التجارية الأفريقية (AfCFTA) وغيرها من الاتفاقات الأخرى. تساهم تلك التكتلات في تحسين فرص التجارة والاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية، إذ انه بفضل الإجراءات الجمركية المنخفضة والإجراءات البسيطة، تساعد التكتلات الاقتصادية في تعزيز التبادل التجاري وتحفيز حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء. وتساعد في إزالة العقبات التجارية، مما يجعل الأسواق أكثر فتحًا ويعزز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تطوير الصناعات ورفع مستوى التنافسية على الصعيد العالمي.

تواجه التكتلات الاقتصادية العالمية تحديات متعددة تعكر الصفو وتؤثر على فعالية عملها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. أحد هذه التحديات هو الصراعات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، حيث قد تظهر اختلافات في الأهداف الاقتصادية والسياسية بين الدول، مما يعرقل التعاون ويقلل من فعالية القرارات المشتركة، تعتبر الحمائية التجارية أيضًا تحديًا كبيرًا للتكتلات الاقتصادية، حيث تتزايد الضغوط لفرض رسوم جمركية وحواجز تجارية أخرى لحماية الصناعات المحلية، مما يقلل من فوائد التبادل التجاري ويقيد حركة السلع والخدمات، بالإضافة إلى ذلك، تشكل تشويهات التجارة العالمية تحديًا آخر، حيث يمكن أن تؤدي السياسات والإجراءات غير العادلة إلى تحولات غير متوقعة في تدفقات التجارة وتحريك الأسواق.

الصراعُ على الهيمنةِ الاقتصاديةِ: حربٌ تجاريةٌ تُهددُ الاستقرارَ العالمي

محمد صبري

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على وقع طبول الحرب، لا، بل على وقع صراعاتٍ اقتصادية وتكنولوجية تُهدد الاستقرار العالمي، يقف العالمُ شاهدًا على معركةٍ ضاريةٍ بين عملاقيْن: الولايات المتحدة والصين. حربٌ لا هوادة فيها، تُعيد رسم خريطة العالم وتُشكل مستقبل البشرية. سنبدأ بكشف الممارسات التجارية المثيرة للجدل التي تُمارسها الصين، والتي تُشعل فتيل التوتر مع الولايات المتحدة. ثمّ سنتعمق في سعي الصين المتنامي للهيمنة على التكنولوجيا، مُسلّطين الضوء على مخاوف الولايات المتحدة من صعود نجمها كقوة عظمى تُهدد هيمنتها العالمية. ولن نغفل التأثير السلبي لهذه الحرب في الاقتصاد العالمي، بدءًا من ارتفاع الأسعار المُفزع إلى اضطراب سلاسل التوريد الحيوية، ناهيك عن التهديد الخطير للنمو والاستقرار. وأخيرًا، سنبحث عن حلولٍ مُمكنة لإنهاء هذه الحرب، ونُناقش فرص التوصل إلى اتفاقٍ تجاري عادل يُرضي جميع الأطراف، مع العمل على تخفيف حدة التوتر التكنولوجي وإعادة بناء الثقة بين البلديْن. إنّ فهم هذا الصراع المُلتهب ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورةً حتميةً لفهم مسار الاقتصاد العالمي في المستقبل، وتأثيره على حياة الناس في جميع أنحاء العالم. فهل ستتمكن الولايات المتحدة والصين من تجاوز خلافاتهما وإيجاد أرضية مشتركة؟ أم ستستمر هذه الحرب في تصاعدها، تاركةً وراءها دمارًا هائلًا يُهدد مستقبل البشرية؟ إنّ الإجابة على هذه الأسئلة تكمن في رحلتنا عبر صفحات هذه المقالة، رحلة ستكشف لنا خفايا هذا الصراع وتُقدم لنا رؤية لمستقبلٍ غامضٍ يكتنفه الضباب.

حربٌ على جبهاتٍ متعددة

لا يمكن اختصار التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين، والذي تجلى بشكل جليّ في حربٍ تجارية وتكنولوجية ضارية، إلى حدثٍ عابرٍ أو نزاعٍ وليد اللحظة. بل هو نتاجٌ لتاريخٍ طويلٍ من التنافس المحموم على الساحة العالمية، مُتَجَذّرًا في صراعاتٍ اقتصادية وسياسية وثقافية عميقة.

في مطلع القرن الحادي والعشرين، فتحت الصين أبوابها تدريجيًا أمام الاستثمار والتجارة العالمية، ساعيةً للخروج من عزلتها الاقتصادية المفروضة عليها منذ عقود. رحبت الولايات المتحدة بهذا الانفتاح باعتباره فرصة ذهبية لولوج أسواق جديدة ورخيصة، وفُتحت الأبواب أمام تدفق هائلٍ للسلع الصينية إلى السوق الأمريكية. ازدهرت التجارة بين البلدين بشكلٍ لافتٍ، ونعمت الولايات المتحدة بفائضٍ تجاريٍ ضخمٍ مع عملاقها الشرقي.

لكن سرعان ما ظهرت بوادر التوتر على سطح هذا «التعاون». فقد شعرت قطاعات واسعة من المجتمع الأمريكي بالتهديد من جرّاء تدفق السلع الصينية الرخيصة، التي أدت إلى موجةٍ من تسريح العمال وفقدان الوظائف في الصناعة الأمريكية. ناهيك عن المخاوف المتزايدة حيال الممارسات التجارية الصينية، مثل سرقة الملكية الفكرية ودعم الشركات المحلية على حساب الشركات الأجنبية، ممّا أثار حفيظة الشركات الأمريكية ودفعها إلى المطالبة بحماية مصالحها.

مع حلول عام 2016، وصل التوتر إلى ذروته مع فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. اتخذ ترامب موقفًا صارمًا تجاه الصين، متهمًا إياها باستغلال الولايات المتحدة واستنزاف اقتصادها. وبدأ بفرض رسومٍ جمركيةٍ على السلع الصينية، مما أشعل فتيل حربٍ تجاريةٍ ضاريةٍ بين البلدين.

لم تقتصر المواجهة على الجانب التجاري فقط، بل اتسعت لتشمل المجال التكنولوجي أيضًا. حيث برزت الصين كمنافسٍ قويٍ للولايات المتحدة في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، مدعومةً باستثماراتٍ ضخمةٍ وبرامج بحثيةٍ طموحة. رأت الولايات المتحدة في صعود الصين تهديدًا لهيمنتها التكنولوجية العالمية، فسعت إلى الحد من وصول الشركات الصينية إلى التقنيات الحساسة وفرض قيودٍ على استثماراتها في المجال التكنولوجي.

لم يقتصر الصراع بين الولايات المتحدة والصين على الجانبين التجاري والتكنولوجي فحسب، بل اتخذ أبعادًا أخرى شملت:

- **الاختلافات الأيديولوجية:** تعتمد الولايات المتحدة على نظامٍ اقتصاديٍ رأسماليٍ مفتوح، بينما تعتمد الصين على نظامٍ اشتراكيٍ مع رقابةٍ حكوميةٍ قوية. هذا التباين في الأنظمة أدى إلى خلافاتٍ جوهريةٍ حول مفهوم التجارة الحرة ودور الحكومة في الاقتصاد.

- **قضايا حقوق الإنسان:** تنتقد الولايات المتحدة سجل الصين في مجال حقوق الإنسان، وتتهمها بقمع الحريات وممارسة سياساتٍ تمييزيةٍ ضد الأقليات.

- **الخلافات الإقليمية:** تختلف الدولتان حول قضايا إقليميةٍ حساسةٍ مثل بحر الصين الجنوبي، ممّا يُشعل فتيل التوتر ويُعقد العلاقات الثنائية.

- **الصراع على القوة الناعمة:** تسعى كلتا الدولتين إلى نشر ثقافتها ونفوذها حول العالم، ممّا يُؤدّي إلى منافسةٍ على التأثير في مختلف المجالات، من الفنون والآداب إلى الإعلام والتعليم.

إنّ الحرب التجارية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين هي صراع على النفوذ والسيطرة في عالم يتغير بسرعة. تسعى كلتا الدولتين إلى تعزيز مكانتهما كقوة عظمى، وتحديد قواعد اللعبة في النظام الدولي الجديد. وإن كانت التوترات لا تزال قائمة، إلا أن هناك بوادر انفراج تلوح في الأفق. فقد أبرمت الولايات المتحدة والصين في عام 2020 اتفاقًا تجاريًا جزئيًا، كما تجري محادثات حول التعاون في بعض المجالات التكنولوجية. يبقى مستقبل العلاقة بين البلدين غامضًا، لكن من المؤكد أن هذا الصراع سيستمر في تشكيل المشهد العالمي لسنوات قادمة.

تداعيات الصراع على الاقتصاد العالمي

أثرت هذه الحرب في الاقتصاد العالمي بشكل كبير، تاركةً وراءها تداعيات إيجابية وسلبية على كلا البلدين وعلى باقي دول العالم. ومن أهم الآثار السلبية أن الرسوم الجمركية المتبادلة التي خلفتها الحرب أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع، مما أثر في المستهلكين والشركات في كل من الولايات المتحدة والصين. فعلى سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية على منتجات صينية بقيمة 37 مليار دولار في عام 2018، مما أدى إلى زيادة أسعار السلع الإلكترونية والأجهزة المنزلية في الولايات المتحدة بنسبة 10-20٪. في المقابل، فرضت الصين رسومًا جمركية على المنتجات الزراعية الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض أسعار المزارعين الأمريكيين بنسبة 5-10٪.

ومن ناحية أخرى، أدت الحرب التجارية إلى اضطراب سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى تأخيرات في الشحن وزيادة التكاليف. فعلى سبيل المثال، نقلت العديد من الشركات الأمريكية تصنيعها من الصين إلى بلدان أخرى لتجنب الرسوم الجمركية، مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد الراسخة. وأدى ذلك إلى نقص في بعض السلع والبضائع، وزيادة في أسعار الشحن، وتأخيرات في تسليم المنتجات للمستهلكين. كما أدت الحرب التجارية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة والصين. في عام 2019، تباطأ النمو الاقتصادي للولايات المتحدة إلى 2.3٪، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2016. تباطأ النمو الاقتصادي للصين إلى 5.2٪ في عام 2023، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1990. وأدت الحرب التجارية إلى زيادة عدم اليقين والاضطراب في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تراجع الاستثمار وخفض الشركات لخطط التوسع. أظهر مسح أجرته غرفة التجارة الأمريكية في عام 2019 أن 80٪ من الشركات الأمريكية ذكرت أن الحرب التجارية تؤثر سلبًا في أعمالها. وأدى عدم اليقين إلى انخفاض أسواق الأسهم العالمية.

أما على صعيد التأثيرات الإيجابية، دفعت الحرب التجارية بعض الشركات الأمريكية إلى إعادة توجيه عملياتها التصنيعية من الصين إلى بلدان أخرى، مثل فيتنام والمكسيك،

وقد يؤدي ذلك إلى تنويع سلاسل التوريد العالمية وتقليل الاعتماد على الصين. كما دفعت الحرب التجارية الولايات المتحدة والصين إلى التفاوض بشأن قضايا الملكية الفكرية، مثل سرقة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وقد تؤدي هذه المفاوضات إلى تحسين حماية الملكية الفكرية للشركات الأمريكية في الصين. وأدت الحرب التجارية إلى زيادة الوعي بالمخاطر الجيوسياسية للشركات والأعمال التجارية. قد يؤدي ذلك إلى اتخاذ الشركات خطوات لتقليل اعتمادها على بلد واحد وتنويع سلاسل التوريد الخاصة بها. بالإضافة إلى تعزيز الابتكار في كل من الولايات المتحدة والصين، حيث تسعى الشركات إلى تطوير منتجات وتقنيات جديدة لتجنب الرسوم الجمركية والقيود التجارية.

حلولٌ شاملةٌ للحرب التجارية والتكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة

تشهد العلاقات بين الصين والولايات المتحدة توترًا متزايدًا بسبب الحرب التجارية والتكنولوجية الدائرة بينهما. تُلقي هذه الصراعات بظلالها على الاقتصاد العالمي، وتُهدد بتعطيل سلاسل التوريد وتقويض الابتكار. إنّ حلّ هذه الخلافات يُعدّ ضروريًا لضمان استقرار النظام التجاري الدولي وازدهار الاقتصاد العالمي. لا تقتصر الحلول على مجرد وقفٍ مؤقتٍ للحرب، بل تتطلب مقاربةً شاملةً تُعالج الجذور العميقة للصراع وتبني أُسسًا لعلاقةٍ أكثر استقرارًا واستدامةً بين البلدين. تتضمن هذه المقاربة العناصر الرئيسية التالية:

إعادة بناء الثقة والتعاون من خلال إطلاق حوارٍ استراتيجيٍّ رفيع المستوى بين البلدين لمناقشة القضايا الجوهرية، مثل الأمن القومي والاقتصاد والتكنولوجيا، بهدف بناء الثقة وفهم المخاوف المتبادلة. وإبرام اتفاقياتٍ ثنائيةٍ مُلزمةٍ تعالج قضايا محددة، مثل الملكية الفكرية ووصول الأسواق والابتكار التكنولوجي، مع آلياتٍ فعّالةٍ لفضّ النزاعات. وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، لتوفير إطارٍ قانونيٍّ مُحكمٍ لحلّ الخلافات التجارية وتطوير قواعدٍ تجاريةٍ عادلةٍ تُلبي احتياجات جميع الدول.

من ناحية أخرى، يجب معالجة القضايا التجارية بشكلٍ جذري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة بين البلدين بشكلٍ تدريجيٍّ ومنهجيٍّ، مع ربط ذلك بإصلاحاتٍ هيكليةٍ تُعالج الاختلالات التجارية. ومراجعة قواعد التجارة الدولية بشكلٍ شاملٍ لضمان معاملةٍ عادلةٍ لجميع الدول، بما في ذلك معالجة قضايا مثل الإعانات الحكومية وسياسات دعم الصادرات وتحويل التكنولوجيا. وتعزيز حماية الملكية الفكرية من خلال تطبيق معاييرٍ دوليةٍ مُوحدةٍ ومكافحة سرقة التقنيات والابتكارات بشكلٍ صارمٍ.

وأخيرًا، يجب نشر وعي بأن التعاون التكنولوجيّ مُفيدٌ للجميع من خلال تبادل المعرفة والخبرات في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والطاقة النظيفة، لتعزيز الابتكار المشترك. ودعم مشاريع بحثيةٍ مشتركةٍ لتطوير تقنياتٍ جديدةٍ تفيد كلا البلدين وتُساهم في حلّ التحديات العالمية. والعمل على وضع معاييرٍ عالميةٍ موحدةٍ للتكنولوجيا لضمان التوافق والتكامل بين مختلف الدول.

إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية: لماذا تنزح الشركات الأجنبية من السوق الصينية؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد ثاني أكبر اقتصاد بالعالم موجة انسحابات جماعية من قبل الشركات الأجنبية الكبرى العاملة لديه لتنزح إلى دول آسيوية كالهند وفيتنام، حيث أعلنت شركة «ألفابت» أنها تدرس نقل بعض إنتاجها من هاتف "بيكسل" إلى الهند، فيما كشفت "آبل" عن خطتها لتصنيع هواتف «آيفون 14» بالهند في إطار مساعيها إلى تنويع إنتاجها ووقف الاعتماد على الصين. وقد أثارت تلك التحركات تساؤلات حول أسباب تخارج كبرى الشركات من الصين إلى دول أخرى وتأثيرات ذلك على سلاسل التوريد العالمية والإقليمية.

دلالات واضحة

توجد العديد من الدلالات على تخارج الشركات الأجنبية من الصين بهدف تنويع سلاسل التوريد وعدم الاعتماد على مصدر واحد في تأمين احتياجاتها من المواد الخام اللازمة للإنتاج، حيث أفادت غرفة التجارة الأمريكية في بكين أواخر عام 2022 أن 44% من الشركات المشمولة في الاستطلاع كشفت عن خفض الاستثمار أو تأجيل قرار الاستثمار في الصين نتيجة للقيود الصحية وإجراءات الإغلاق، كما أعرب واحد من كل عشرة أشخاص أنه في حالة استمرار القيود لعام آخر، فإن ذلك سوف يدفعهم لنقل عملياتهم خارج البلاد.

فيما أظهر استطلاع رأي آخر صدر عن غرفة تجارة الاتحاد الأوروبي في الصين أن حوالي 23% من الشركات الغربية تفكر في نقل أعمالها خارج البلاد بسبب سياسات الإغلاق الناجمة عن فيروس كورونا أو النزاعات السياسية، وقد أفادت 16% من الشركات أنها تنوي الانتقال إلى جنوب شرق آسيا، بينما أعلن نحو 19% عن خطط للانتقال إلى أوروبا، وحوالي 12% إلى أمريكا الشمالية. وقد أعربت غالبية الشركات عن الشعور بعدم الثقة تجاه ممارسة الأعمال في الصين، حيث شهدت الشركات الصناعية الأجنبية العاملة في الصين انخفاضًا في الإيرادات والأرباح.

ونتيجة لذلك، انخفضت حصة الصين من صادرات الدول الآسيوية من 22% في أبريل 2021 إلى 18% في يونيو 2023، وبشكل عام، انخفضت صادرات بكين في مارس 2023 بنسبة 7.5% على أساس سنوي، في حين انكمشت الواردات على غير المتوقع بنحو 1.9%. ومن ناحية أخرى، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال عام 2023 بانخفاض حوالي 80% عن عام 2022، وانخفض هذا المقياس للاستثمار الأجنبي الجديد في البلاد -الذي يسجل التدفقات النقدية المرتبطة بالكيانات المملوكة للأجانب في الصين- إلى أدنى مستوى له منذ عام 1993.

عوامل حافزة

تنوعت الأسباب التي دفعت الشركات والمؤسسات للتخارج من السوق الصيني بين الإجراءات الشديدة التي تتبعها البلاد لمواجهة جائحة كورونا، إلى جانب تصاعد النزاعات التجارية مع الولايات المتحدة، وتقييد حرية شركات التكنولوجيا الأجنبية، وغيرها من الأسباب التي دفعت العديد من الغرف التجارية الدولية لإجراء استطلاعات رأي تشمل آراء المديرين التنفيذيين لكبرى الشركات الأجنبية حول الاستثمار في الصين، ويُمكن تفصيل دوافع نتائج تلك الاستطلاعات على النحو الآتي:

• سياسة صفر كوفيد: انتهجت الصين سياسة «صفر كوفيد» الهادفة للقضاء بشكل كامل على جائحة كورونا، والتي تتمثل أبرز معالمها في عمليات الإغلاق والحجر الصحي والفحوص الصارمة مع تطبيق قيود للسفر والتنقلات، واعتبارًا من

مايو 2022، فرضت الصين قيودًا على المسافرين بإجراء اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل في غضون 24-48 ساعة من رحلتهم بالإضافة إلى اختبار الأجسام المضادة، كما يتعين على المسافرين أن يتم تطعيمهم في غضون 14 يومًا من دخولهم للبلاد، كما يجب تقديم إثبات لنتائج الاختبارات السلبية وسجلات التطعيم عند الوصول، ويتم فحص الوافدين في المطار مع ضرورة إكمال الحجر الصحي الإلزامي لمدة 14 يومًا على الأقل. وعلاوة على ذلك، تم إجبار الشركات –باستثناء موردي السلع الأساسية والغذائية- على الإغلاق المؤقت حتى تؤكد السلطات المحلية عدم وجود إصابات جديدة في المنطقة.

وقد أثرت تلك السياسات التشددية والتقييدية في ممارسة الأعمال التجارية في البلاد، كما ألقت بظلالها على إنتاجية الشركات، وفاقمت من صعوبات الحصول على القوى العاملة اللازمة لتسيير الأعمال، وكذلك صعوبات تأمين الإمدادات اللازمة للإنتاج؛ نظرًا لاضطرابات قطاع النقل واللوجستيات مما رفع التكلفة غير المباشرة للإنتاج، مما أسفر عن حدوث حالة من عدم اليقين بين المستثمرين الأجانب؛ حيث أبرز الوباء حقيقة مفادها أنه لا يُمكن الاعتماد على مركز تصنيعي واحد فقط.

ورغم إعلان بكين أوائل عام 2023 بتيسير سياساتها الخاصة بمواجهة جائحة كورونا، إلا أن الشركات العاملة بالصين لا تزال تعاني من تبعات الإجراءات التقييدية التي فرضتها البلاد.

- **آفاق اقتصادية متشائمة:** توقع البنك الدولي في ديسمبر 2023 أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد الصيني من 5.2% عام 2023 إلى 4.5% في عام 2024، فيما توقع صندوق النقد الدولي أن يستمر التباطؤ الاقتصادي الصيني في السنوات المقبلة، حيث سجل ثاني اقتصاد في العالم واحدًا من أبطأ معدلات النمو منذ عقود مع استمرار أزمة ديون قطاع العقارات إضافة إلى التوترات الجيوسياسية وضعف الطلب العالمي، وأزمة الشيخوخة، ليتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي إلى 3.5% بحلول 2028.

علاوة على ذلك، عدلت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» نظرتها المستقبلية للصين إلى سلبية، متوقعة أن يرتفع العجز الحكومي العام إلى 7.1% من الناتج المحلي

الإجمالي في 2024 مقابل 5.8% سجلتها في 2023، فيما أبقت فيتش على تصنيف الصين الائتماني عند (A+).

• **التركيبة السكانية:** أثارت التركيبة السكانية في الصين مخاوف لدى الشركات الأجنبية العاملة بالبلاد؛ نظرًا لتزايد احتمالية انخفاض عدد العمال المتاحين للعمل لديهم؛ حيث انخفض عدد سكان الصين خلال عام 2023 للعام الثاني بمقدار 2.08 مليون نسمة إلى 1.41 مليار نسمة، كما انخفض عدد المواليد الجدد بنسبة 5.7% إلى 9.02 ملايين نسمة، كما تراجع معدل الخصوبة للمرأة الصينية بوتيرة مستمرة خلال السنوات الماضية، كما يبين الشكل أدناه:

الشكل -1 معدل الخصوبة – سنويًا (طفل مولود لكل أنثى)

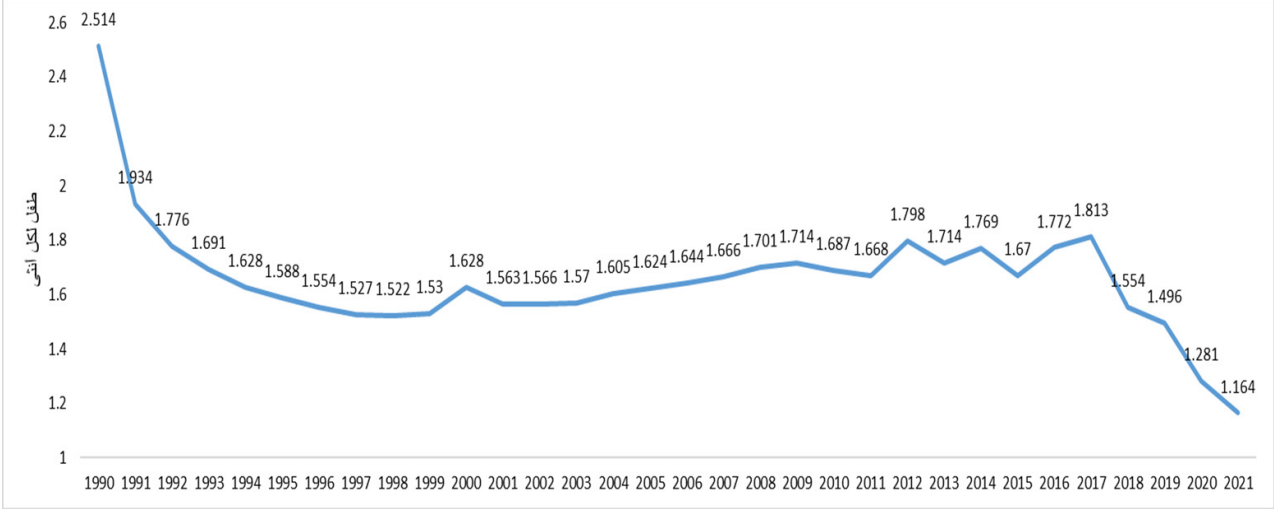

Source: World Bank, Fertility rate, total (births per woman).

وعلى المدى الطويل، يتوقع خبراء الأمم المتحدة أن يتقلص عدد سكان الصين بمقدار 109 ملايين نسمة بحلول عام 2050، أي أكثر من ثلاثة أمثال الانخفاض المذكور في توقعاتهم السابقة الصادرة عام 2019، ومن المرجح أن يؤثر تراجع عدد السكان ونسبة الشباب من إجمالي السكان في حجم القوى العاملة، ومن ثَمّ في الأعمال التجارية في البلاد.

- **التوتـرات الجيوسياسـية:** انسـحبت بعـض الشـركات التكنولوجيـة مـن السـوق الصيني بضغـط مـن تزايـد التوتـرات المسـتمرة بيـن الصيـن والولايـات المتحـدة بشـأن نقـل التكنولوجيـا وحقـوق الملكيـة الفكريـة؛ حيـث وجهـت واشـنطن إلـى بكيـن تهمـة اسـتخدامها معـدات الاتصـالات للتجسـس علـى شـبكات الـدول الأخـرى، كمـا تفـرض الدولتـان رسـومًا جمركيـة متبادلـة بشـكل مسـتمر علـى منتجـات بعضهمـا ببعـض ممـا يدفـع الشـركات –لا سـيما الأمريكيـة- خـارج البـلاد.

- **اللوائـح التنظيميـة المشـددة:** دفعـت السياسـات التنظيميـة الصينية التي تسـتهدف صناعـات معينـة بشـكل مباشـر عـددًا مـن الشـركات الأجنبيـة لمغـادرة السـوق الصيني، حيـث أعلنـت شـركة «ياهـو» تعليـق خدماتهـا فـي الصيـن، كمـا قـررت شـركة «إيبـك جيمـز» سـحب لعبـة الفيديـو «Fortnite» مـن الصيـن، وذلـك بسـبب الصعوبـات التـي تفرضهـا عليهـا البيئـة التجاريـة والقانونيـة فـي البـلاد، خاصـة عقـب إطـلاق القانـون الصـارم المنظـم لخصوصيـة البيانـات الـذي يحـدد كيفيـة قيـام الشـركات بجمـع البيانـات وتخزينهـا، حيـث أقـر القانـون ضـرورة الحصـول علـى الموافقـات لجمـع البيانـات ومعالجتهـا مـع ضـرورة توفيـر طـرق للمسـتخدمين لإلغـاء مشـاركة البيانـات الخاصـة بهـم، وفـرض قيـود علـى عمليـات نقـل البيانـات عبـر الحـدود وفـرض غرامـات كبيـرة فـي حالـة عـدم الامتثـال للقانـون يُمكـن أن تصـل إلـى 50 مليـون يـوان (7.8 ملاييـن دولار) أو مـا تصـل نسـبته إلـى 5% مـن إيراداتهـا السـنوية. وبنـاءً علـى ذلـك، قامـت الشـركات الأجنبيـة بتقليـص عملياتهـا فـي السـوق الصينـي بعدمـا ركـزت الحكومـة بشـكل أكبـر علـى حمايـة الأمـن القومـي.

ختامًـا، بـدأت العديـد مـن الـدول حـول العالـم إدراك أهمية تنويع سلاسـل الإمـداد والتوريد مـع عـدم الاعتمـاد علـى السـوق الصينـي كمصـدر وحيـد للمـدخلات اللازمـة للإنتـاج؛ وذلك نظـرًا للظـروف الاسـتثنائية التـي يشـهدها الاقتصـاد الصينـي بسـبب التوتـرات السياسـية مـع الولايـات المتحـدة، والسياسـة الداخليـة التشـددية تجـاه كورونـا، إلـى جانـب البيئـة التضييقيـة التـي تمارسـها الصيـن ضـد الشـركات الأجنبيـة.

التكتلات الاقتصادية: هل هي قوة خير أم شر لحقوق الإنسان؟

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اتفاقيات التكتلات الاقتصادية تمثل تحالفات اقتصادية بين الدول تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بينها. ومع تزايد أهمية هذه التكتلات في العالم المعاصر، يثار السؤال عن موقف حقوق الإنسان في هذه الاتفاقيات، لكن قبل التوصل إلى موقف حقوق الإنسان في تلك الاتفاقيات ربما يجب علينا وضع إطار نظري لتعريف حقوق الإنسان والتعرف على المؤسسات التي تنظم تلك الحقوق، فحقوق الإنسان هي مجموعة الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان بمجرد وجوده دون تمييز، وتشمل هذه الحقوق العديد من الجوانب الأساسية لحياة الإنسان، مثل حقوق الحياة والحرية والكرامة والعدالة والمساواة وغيرها.

وتنظم هذه الحقوق عادة بواسطة القوانين الوطنية والدولية، تتنوع القوانين التي تنظم حقوق الإنسان حسب كل دولة ونظام قانوني، لكن من بين القوانين الدولية التي تشرف على حماية حقوق الإنسان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، وهو بمثابة وثيقة أساسية تحدد الحقوق والحريات الأساسية التي يستحقها جميع الناس. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام

1966، وهو يحدد الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها جميع الأفراد، مثل الحق في الحياة والحرية من التعذيب وحرية التعبير والتجمع، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966، وهو يحدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتمتع بها جميع الأفراد، مثل الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية.

وقد تم تأسيس عدد من من المؤسسات الدولية لمتابعة تطبيق هذه القوانين؛ وهي مجلس حقوق الإنسان وهو هيئة تابعة للأمم المتحدة مسئولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وهو هيئة تابعة للأمم المتحدة مسئولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، واللجان التعاهدية التي تعد هيئات مستقلة مسئولة عن مراقبة امتثال الدول للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان -هيئات مستقلة في كل دولة مسئولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدها.

الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان

تعرف التكتلات الاقتصادية على أنها تحالفات أو تجمعات اقتصادية بين مجموعة من الدول تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بينها. يتم ذلك عادة من خلال إقامة منطقة تجارية مشتركة أو تفعيل سياسات اقتصادية مشتركة للدول الأعضاء، وتتكون تلك التكتلات من خلال اتفاقيات أو معاهدات بين الدول، وتتضمن عادةً الاتفاقات التجارية والاقتصادية التي تشمل تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية، وتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، وتعزيز الاستثمار المشترك والتنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشأة تلك التكتلات الاقتصادية تعود إلى عام 1951 عندما تأسس أول تكتل اقتصادي في العالم «اتحاد الدوغان» بموجب معاهدة باريس التي كانت أول خطوة رئيسية نحو التكتل الاقتصادي في أوروبا. وبالإضافة إلى توحيد صناعة الفحم والصلب، أسهم اتحاد الدوغان في تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق السلام في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يعد السبب الرئيسي لتأسيس الاتحاد الأوروبي الحالي، حيث

أُسس ذلك التكتل بواسطة ست دول أوروبية؛ هي فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ. وقد كان الهدف الرئيسي من تأسيس اتحاد الدوغان هو توحيد صناعة الفحم والصلب في أوروبا، وقد ألغي اتحاد الدوغان في عام 2002 بعد دمج أنشطته مع الاتحاد الأوروبي ومن هذا الاتحاد نشأت فكرة توسيع التكتل الاقتصادي ليشمل قطاعات أخرى غير الفحم والصلب، مما أدى في النهاية إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم.

وهناك أنواع مختلفة من التكتلات الاقتصادية والتي تشمل الاتحادات الجمركية التي يتم من خلالها إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد تعريفات الجمارك تجاه الدول الخارجية، والأسواق المشتركة والتي تشمل إلغاء الحواجز التجارية داخل التكتل وتوحيد السياسات الاقتصادية، والاتحادات الاقتصادية الكاملة والتي تتضمن توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتكيف الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي تُعد تجمع دول في منطقة جغرافية محددة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية في تلك المنطقة، وتهدف تلك التكتلات إلى تعزيز الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء من خلال توسيع الفرص التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتعد البنود التي تخص حقوق الإنسان هي أحد أهم البنود الرئيسية في اتفاقيات التكتلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال شملت معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي والتي تعد جزءًا أساسيًا من قوانين الاتحاد وتوجهاته في الجزء الخاص بميثاق الاتحاد الأوروبي والذي يعد جزءًا من معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي، في المادة رقم (2) الخاصة بالقيم الأساسية نصًا الإشارة إلى أن الاتحاد يقوم على قيم الاحترام الكامل لكرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان. هذه القيم تشكل أساس تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد وتوجهاتهم، والمادة (6) ميثاق حقوق الإنسان الأوروبي نصت على أن الاتحاد يعتمد ميثاق حقوق الإنسان الأوروبي كجزء من القانون الأساسي للاتحاد. يعني هذا أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق تكون ملزمة على جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعلى الدول الأعضاء فيه، والمادة (7) الخاصة بالإجراءات ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي تنص على أن

الاتحاد يمكن أن يتخذ إجراءات ضد أي دولة عضو في حالة انتهاك حقوق الإنسان في تلك الدولة. يمكن للاتحاد تعليق بعض حقوق العضوية أو فرض عقوبات مؤقتة على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، والمادة (19) المساواة بين الجنسين أن الاتحاد يعزز حقوق المرأة ويسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا فضلًا عن تأسيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) أُسست في عام 1959 وتعد جزءًا من مجلس أوروبا. وظيفتها الرئيسية هي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم المحكمة بفحص الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ القرارات بشأنها، ومن أشهر القضايا التي حكمت فيها تلك المحكمة في مسألة حقوق الحرية الشخصية والأمن الشخصي: هي قضية Marckx v. Belgium حيث حكمت المحكمة بأن قانون الجنسية في بلجيكا الذي حرم الأطفال الشرعيين من الجنسية إذا كانت أمهاتهم غير متزوجات كان ينتهك حقوق الإنسان، وقضية Salduz v. Turkey حيث أكدت المحكمة على أهمية حق المتهمين في الحصول على المساعدة القانونية منذ بداية التحقيقات الجنائية، أما عن مسألة حقوق المرأة فمن أشهر القضايا قضية Opuz v. Turkey (العنف المنزلي) حيث أكدت المحكمة على واجب الدول في حماية النساء من العنف المنزلي وضمان العدالة للضحايا.

الاتحاد الأفريقي وحقوق الإنسان

الاتحاد الأفريقي هو تكتل سياسي واقتصادي يضم دول القارة الأفريقية. أُسس في 9 يوليو 2002، خلفًا لمنظمة الوحدة الأفريقية (OAU). الهدف من تأسيس الاتحاد الأفريقي كان تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين دول القارة، وتعزيز السلام والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية، أُسس الاتحاد الأفريقي بواسطة ميثاق الاتحاد الأفريقي، الموقع في لوبومباشي، الكونغو الديمقراطية، وبدأ الاتحاد عمله رسميًا في 9 يوليو 2002، ويضم الاتحاد الأفريقي حاليًا 55 عضوًا وتشمل الهياكل الرئيسية للاتحاد الأفريقي مجلس السلم والأمن الأفريقي، والمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وغيرها من الهياكل والوكالات المختصة بقضايا مثل التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي والسلم والأمن.

وتحتوي معاهدة تأسيس الاتحاد الأفريقي على بنود تخص حقوق الإنسان حيث يُعرف الجزء الثاني من معاهدة أبوجا لتأسيس الاتحاد الأفريقي بأنه «الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب». هذا الميثاق يعد إطارًا قانونيًا لحماية حقوق الإنسان في أفريقيا، ويشمل هذا الميثاق عددًا من البنود الرئيسية التي تتعاطي مع مسألة حقوق الإنسان أهمها المادة (3) - ممارسة الحقوق والتي تؤكد هذه المادة على حق كل إنسان في الحياة والأمان والحرية والسلامة الشخصية، المادة (4) - الحق في الكرامة والاحترام الإنساني والتي تكفل هذه المادة لكل شخص الحق في الحفاظ على كرامته واحترامه كشريك متساوٍ في الجماعة الإنسانية. وتشمل حماية الحرية الشخصية والأمن الشخصي ومنع أشكال العبودية والتعسف والتمييز، المادة (5) - منع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة والتي تمنع التعذيب وأشكال المعاملة القاسية أو المهينة أو اللا إنسانية أو الذليلة. وتلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لمنع ومحاسبة المسئولين عن أي أفعال تتعارض مع هذه الحقوق، المادة 6 - الحرية والأمن الشخصي حيث تؤكد هذه المادة على حق كل شخص في الحرية والأمن الشخصي. تضمن الحق في الحرية الشخصية والأمن الشخصي، وتحظر التعسف في الاعتقال والاحتجاز وتقديم ضمانات للدفاع العادل، المادة (7) - حقوق الشعوب في التقدم والتنمية حيث تتعهد الدول الأعضاء بتعزيز وتطوير الاقتصاد والاجتماع والثقافة في أفريقيا. وتلتزم بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية والثقافية والتقدم التكنولوجي والعلمي والتقدم الحضاري. وتعد هذه المواد جزءًا من الإطار القانوني لحقوق الإنسان في أفريقيا وتعكس التزام الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بحماية وتعزيز هذه الحقوق في جميع أنحاء القارة. يتطلب تنفيذ هذه المبادئ والبنود تعاونًا دوليًا وجهودًا مشتركة لضمان حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا.

ومن ثَمّ فقد كان وجود التكتلات الاقتصادية بين الدول سببًا رئيسيًا في دعم حقوق الإنسان على مستوى العالم، حيث أدت هذه التكتلات إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء وتعزيز قيم العدالة والمساواة والاحترام المتبادل للحقوق والحريات الأساسية، حيث عززت تلك التكتلات الاقتصادية التبادل التجاري والاقتصادي بين

الـدول الأعضـاء، وهـو مـا يسـهم فـي تعزيـز الاسـتقرار الاقتصـادي والتنميـة الاقتصاديـة. وبالتالـي، يمكـن للتكـتلات أن تعـزز حقـوق الإنسـان مـن خلال تحسـين مسـتوى المعيشـة وتوفيـر فـرص العمـل والتعليـم والرعايـة الصحيـة، هـذا فـضلًا عـن أن تلـك التكـتلات لعبـت دورًا فـي تعزيـز الحـوار والتعـاون السياسـي بيـن الـدول الأعضـاء، ممـا يسـهم فـي تعزيـز الديمقراطيـة وحكـم القانـون واحتـرام حقـوق الإنسـان. وهـذا يتضـح مـن خلال التـزام الدول الأعضـاء بالقوانيـن والمعاهـدات الدوليـة التـي تحمـي حقـوق الإنسـان، والتـي يتـم تعزيزهـا وتنفيذهـا فـي إطـار التكـتلات الاقتصاديـة، وسـاهمت تلـك التكـتلات فـي تعزيـز الضغـط الدولـي والتأثيـر فـي السياسـات الدوليـة لتحقيـق الإصلاحـات وتعزيـز حقـوق الإنسـان، حيـث يمكـن للتكـتلات أن تسـتخدم العقوبـات الاقتصاديـة أو التوجيهـات السياسـية للـدول الأعضـاء التـي تنتهـك حقـوق الإنسـان كوسـيلة للتأثيـر والتغييـر، ومـن ثَـمّ يمكـن القـول إن وجـود التكـتلات الاقتصاديـة بيـن الـدول قـد سـاهم بشـكل كبيـر فـي دعـم وتعزيـز حقـوق الإنسـان علـى مسـتوى العالـم.

مصر ومجموعة دول البريكس (+): المزايا والفرص

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نشأت فكرة «بريكس» من معيارين وضعهما «جيم أونيل»، كبير خبراء الاقتصاد في «غولدمان ساكس» آنذاك وهو اقتصاد كبير فعليًا ونمو سريع، لتبرز على إثرها كل من البرازيل وروسيا والهند والصين، لتشكل اختصارًا جذابًا «بريك». أثبتت المجموعة نجاحها، محققة نموًا هائلًا في أول عقد من القرن الحادي والعشرين. واتحدوا، في خطوة جيوسياسية غير مسبوقة، لتشكيل تكتل انضمت إليه جنوب أفريقيا عام 2010 لتصبح المجموعة تسمى «بريكس». ليشهد اقتصاد مجموعة دول البريكس تطورًا ملحوظًا ليرتفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 11.9 تريليون دولار عام 2011 ليتجاوز نحو 25.8 تريليون دولار في عام 2023 مدفوعًا بارتفاع معدلات النمو في كل من الصين والهند.

قيم الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000- 2023)

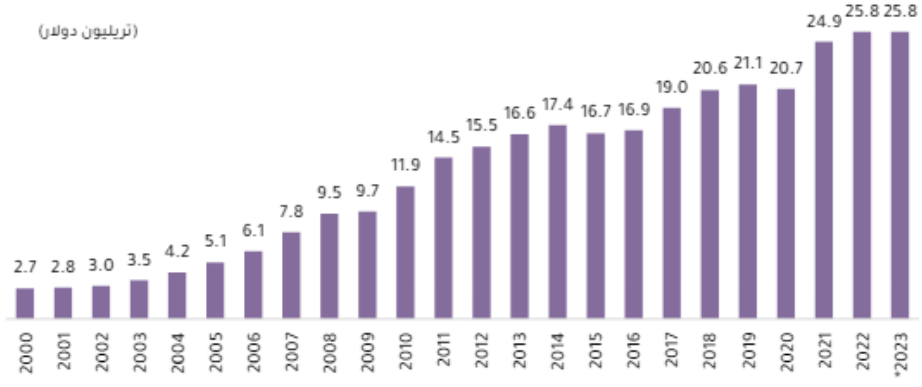

Source: World Development Indicators Database.& https://www.statista.com/statistics/254281/gdp-of-the-bric-countries/

وفي أغسطس من عام 2023، دعت «بريكس» عددًا من البلدان الجدد للانضمام، وهي الأرجنتين، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والسعودية، والإمارات، ليطلق عليه مصطلح «بريكس+» ليصبح إجمالي عددهم 11 دولة تشكل بذلك أكثر من 38% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو 46% من عدد سكانه؛ كما تنتج نحو نصف إنتاج البترول العالمي عبر انضمام السعودية وإيران والإمارات إضافة إلى روسيا العضو القديم. ويمثل الشكل التالي نصيب دول البريكس من الإجمالي العالمي عام 2024.

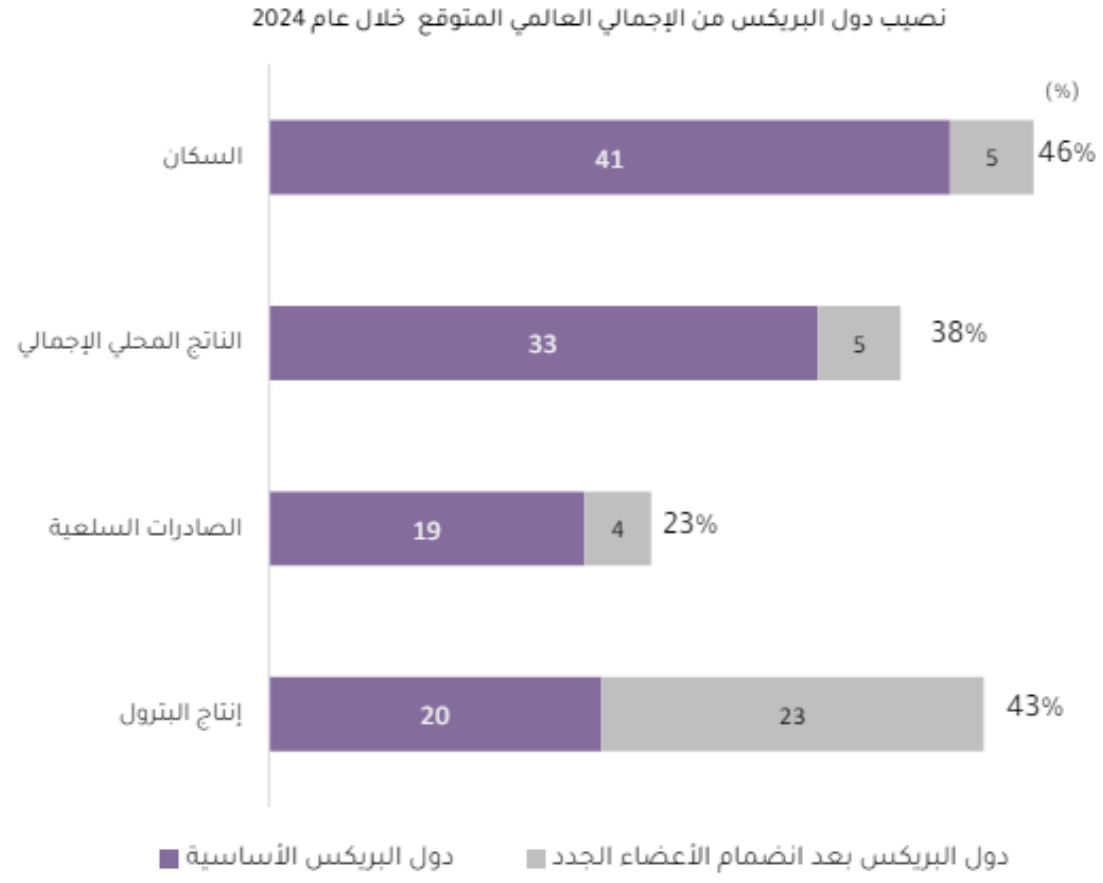

Source: https://www.eiu.com/n/campaigns/global-economic-outlook-sept-2023/.

ويرتبط توسع مجموعة دول «بريكس» بالأساس بتقوية العلاقات السياسية بدرجة كبيرة بين البلدان وتشكيل شكل من التحالف الموازي لتحالف مجموعة السبع الاقتصادية الكبرى، ليصبح تحالفًا يهيمن عليه دول الجنوب، بقيادة الصين اقتصاديًا ويتصدى لهيمنة الولايات المتحدة مع طرح التحالف للتوجهات نحو التخلص من الدولار بوصفه العملة الرئيسية على مستوى العالم، وإنشاء مؤسسات مالية بديلة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

لتظهر على أثرها عدد من المقارنات الدولية بين التحالفين البريكس من جهة ومجموعة الدول السبع من جهة أخرى لتظهر البيانات بدء حصة دول البريكس في تخطي مجموعة السبع من حيث إجمالي الناتج المحلي العالمي وذلك خلال الأعوام الأخيرة، وهو ما يعكسه الشكل التالي.

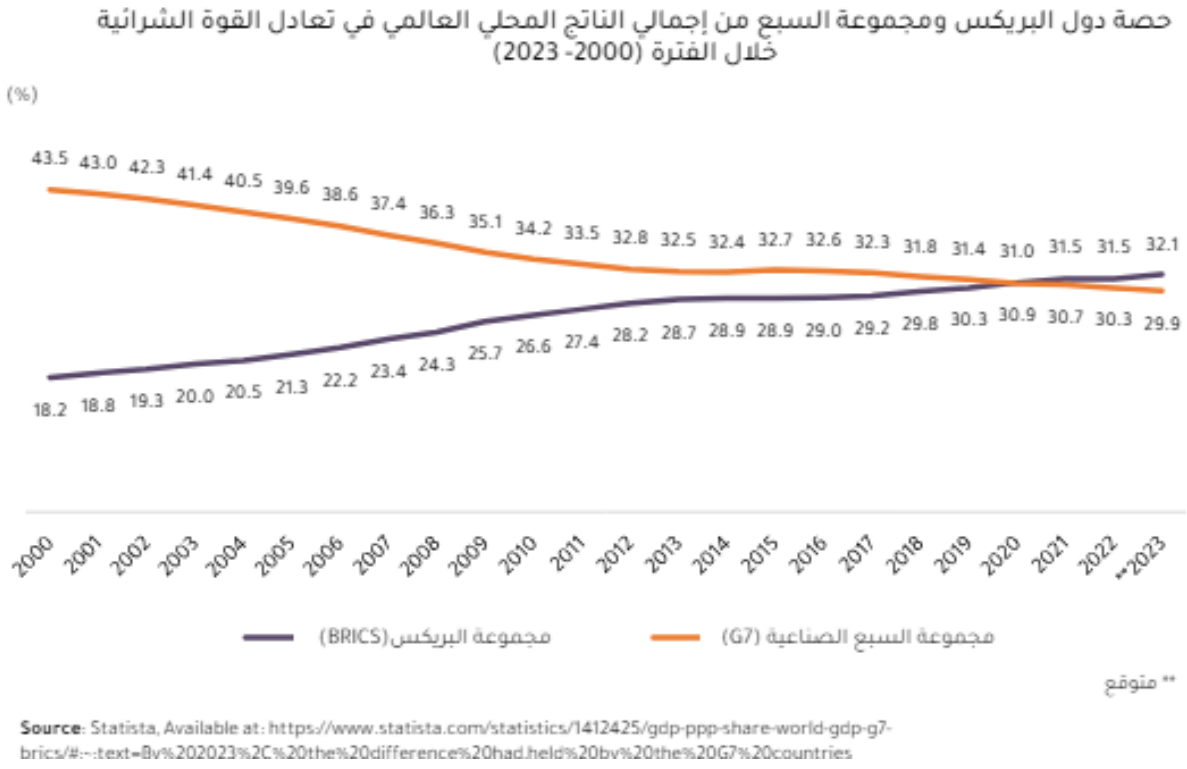

Source: Statista, Available at: https://www.statista.com/statistics/1412425/gdp-ppp-share-world-gdp-g7-brics/#:~:text=By%202023%2C%20the%20difference%20had,held%20by%20the%20G7%20countries

العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس: آفاق واعدة

تشهد العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة مع انضمام مصر رسميًا إلى التكتل في يناير 2024. وتُقدم هذه العضوية فرصًا واعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر ودول البريكس في مختلف المجالات. وفيما يلي أهم مجالات التعاون الاقتصادي:

أولًا: تعزيز التبادل التجاري؛ شهد التبادل التجاري بين مصر ودول البريكس نموًا مطردًا خلال السنوات الماضية، حيث وصل إلى 31.2 مليار دولار عام 2022، بزيادة 10.5% عن عام 2021. ليمثّل نحو ثلث حجم تجارة مصر مع دول العالم. وتسعى مصر إلى زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية والغذائية، والمنسوجات، والكيماويات، والمعادن إلى دول البريكس، بينما تستورد السلع الرأسمالية والآلات ومعدات النقل والإلكترونيات من هذه الدول.

فمن المتوقع ان يتيح انضمام مصر لتكتل دول مجموعة البريكس تعزيز علاقتها التجارية لتصدير مزيد من المنتجات إلى الأسواق الناشئة، وذلك من خلال خفض الرسوم الجمركية، وتسهيل إجراءات التجارة، وتعزيز التعاون بين الشركات المصرية ونظيراتها في دول البريكس حيث تشير البيانات إلى حجم التبادل التجاري بين مصر وعدد من دول البريكس ودول البريكس (+).

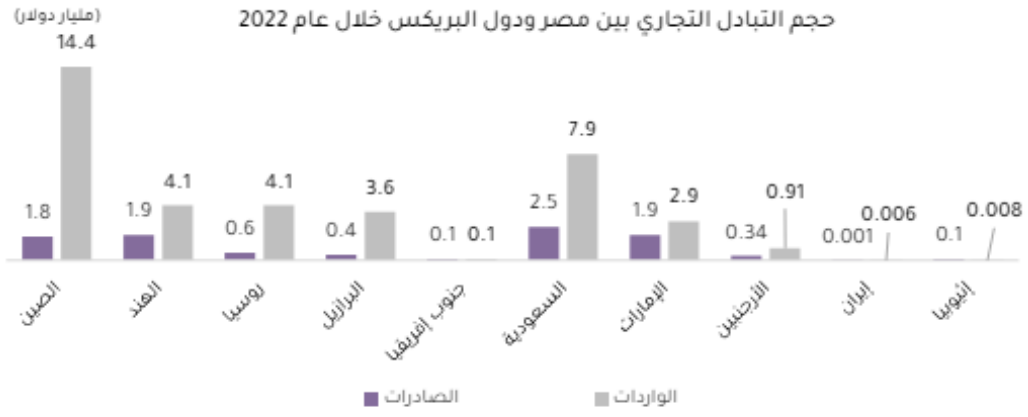

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة البينية لمصر مع التجمعات الاقتصادية 2022.

ثانيًا: جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية: تُعد عضوية مصر في البريكس عامل جذب مهم للمستثمرين الأجانب من دول التكتل، وذلك لِما تتمتع به مصر من موقع جغرافي متميز، وبيئة استثمارية حافزة، وقوة عاملة ماهرة. حيث تُعد دول البريكس مصدرًا مهمًا للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حيث بلغت استثماراتها في مختلف القطاعات الاقتصادية المصرية نحو 17.4 مليار دولار حتى سبتمبر 2023، وتصدرت كل من الإمارات والسعودية والصين إجمالي الاستثمارات إلى مصر من دول التكتل.

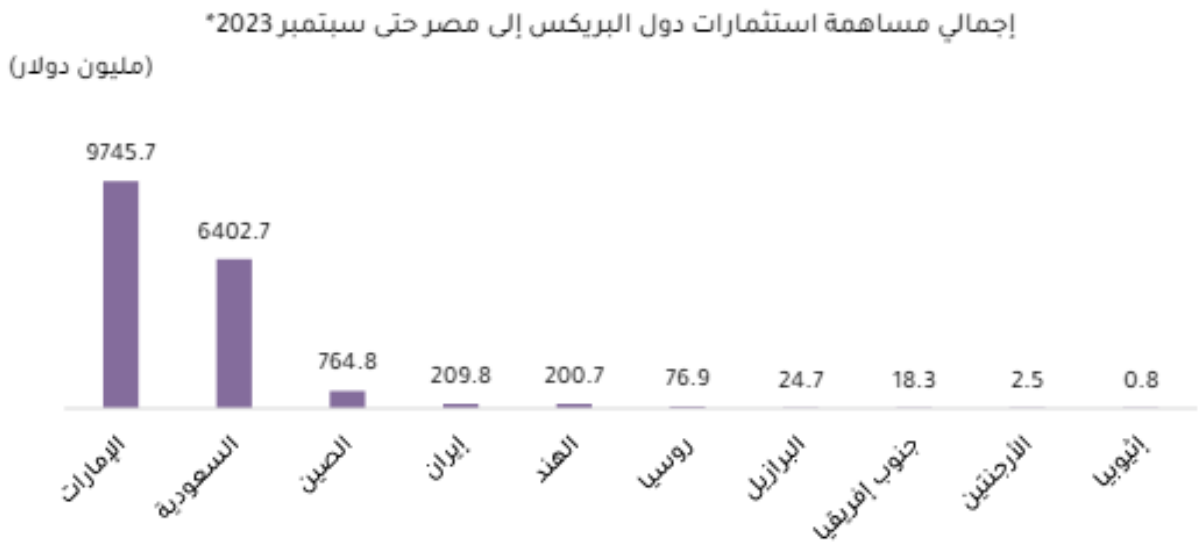

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
* البيان تراكمي.

ثالثًا: الحصول على تمويلات ميسرة للمشروعات القومية بصورة عامة والمشروعات الخضراء بصورة خاصة؛ كمشروعات إعادة التدوير، وإنتاج بدائل البلاستيك، والطاقة النظيفة، بالإضافة لعدد من المشروعات التنموية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي. بالاستفادة من فرص بنك التنمية الجديد والذي تم إنشاؤه ككيان مالي موازي (بديلًا للبنك الدولي) لتوفير التمويل لأجندة التنمية المستدامة ودعم موازنة الدول الأعضاء، كما يقدم البنك آلية سيولة مصممة لدعم الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في الدفع، ويعد منافسًا لصندوق النقد الدولي.

رابعًا: تعزيز السياحة الوافدة، عبر استهداف السياحة الخارجة من الصين والتي تزيد عن مليون سائح، كما إن روسيا تعد من أكبر الدول المصدرة للسياح لمصر، ويمكن تنشيط السياحة من تلك الدول عن طريق استهداف مناطق وبرامج محددة.

خامسًا: تعزيز التعاون في مجال الرعاية الصحية وصناعة الدواء، عبر الاستفادة خصيصى من تجربة الصين والهند.

سادسًا: تعزيز التعاون الفني: تسعى مصر إلى تعزيز التعاون الفني مع دول البريكس في مجالات تبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وتشمل مجالات التعاون الفني تبادل الخبرات في مجالات الزراعة، والري، والصحة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا.

سابعًا: دعم التكامل الإقليمي: تسعى مصر من خلال عضويتها في البريكس إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا، وذلك من خلال ربط اقتصادها باقتصادات الدول الأفريقية الأخرى، وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بينها.

بينما يمثل انضمام مصر لمجموعة دول البريكس (+) نافذة أمل للمصريين نحو تحقيق تطلعاتهم في التنمية عبر الخروج من هيمنة الدولار الأمريكي والبحث عن بدائل مالية مستدامة وتبادل خبرات فنية مع دول قد تتشابه اقتصاديًا وتاريخيًا مع مصر، إلا أن التحالف قد ينطوي على عدد من التحديات والتي تتمثل في اختلافات في أنظمة التجارة والاستثمار: تختلف أنظمة التجارة والاستثمار بين مصر ودول البريكس، مما قد يُشكل تحديًا لتعزيز التعاون الاقتصادي بينها، بالإضافة إلى أن المنتجات المصرية تواجه بعض التحديات في الوصول إلى أسواق دول البريكس، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل، وقلة المعرفة بالأسواق، وضعف العلامات التجارية المصرية.

ومما سبق يتضح لنا أن انضمام مصر إلى دول البريكس يُقدم فرصًا واعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر ودول التكتل في مختلف المجالات. وتسعى مصر إلى الاستفادة من هذه العضوية لزيادة صادراتها، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي تواجه مصر، مثل اختلافات في أنظمة التجارة والاستثمار، والحاجة إلى تحسين البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق.

« العلاقات المصرية الأوروبية: علاقات اقتصادية طويلة الأمد»

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

التعاون مع الاتحاد الأوروبي مثالًا للشراكات البناءة التي تمتد على مدار عقود، ويعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر. في عام 2004، وقعت مصر اتفاقية الشراكة والتجارة مع الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية. فهي علاقات تقوم على التكامل وتلبية الأولويات الوطنية، والاستجابة في أوقات الأزمات، وهو ما ظهر جليًّا في وقت جائحة كورونا، وتم إطلاق إطار الشراكة الثنائية 2021-2027، التي تعمل على دفع جهود التنمية الخضراء والمستدامة، ودفع الاستثمار في رأس المال البشري، وتحقيق المرونة الاقتصادية والتحول الرقمي.

علاقات وثيقة بين البلدين

تركزت سياسة مصر الخارجية في السنوات الماضية على دعم استقرار المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي، وتعزيز مبادئ الاحترام المتبادل بين الدول، والالتزام بالقانون الدولي والعهود والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول. وقد أدت هذه المبادئ إلى تعزيز مكانة مصر كقوة إقليمية مهمة لضمان استقرار المنطقة. فقد نظر الاتحاد الأوروبي إلى مصر كدولة محورية للاستقرار في الشرق الأوسط وبوابة للتجارة مع أفريقيا.

ومن الناحية الاقتصادية والسياسية، يعزز استقرار مصر الاستقرار في المنطقة ويسهم في منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجهها مصر تتزايد، حيث تضطر للتعامل مع تداعيات النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة، وتكبد تكاليف إضافية لتأمين حدودها ومواجهة التحديات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يدرك تلك التحديات، ويقدم مساعدات إنمائية لمصر بقيمة تتراوح بين 1.7 إلى 2.0 مليار دولار أمريكي سنويًا، بالإضافة إلى مبادرات مبادلة الديون التي تعفي مصر من سداد بعض ديونها للاتحاد الأوروبي مقابل استخدام تلك الأموال في تنفيذ مشروعات تنموية. كما تم توقيع اتفاقية بين مصر والاتحاد الأوروبي لتعزيز إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

ومع ذلك، فإن التحديات لا تزال قائمة، وتتطلب جهودًا مستمرة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنمية الاقتصادية في مصر. وتعد هذه الجهود ضرورية للسيطرة على التدفقات غير الشرعية من المهاجرين وتجنب الأزمات الإنسانية والاقتصادية في أوروبا. ويحتل الدور المصري مكانة بارزة في مجال الطاقة وتحديدًا في إطار منتدى غاز شرق المتوسط الذي يُعَدُّ من قِبل أوروبا مصدرًا رئيسيًا لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وذلك لسد الفجوة التي نشأت نتيجة تقليل الاعتماد على روسيا كمورد للطاقة. وقد لعبت مصر دورًا حيويًا في توفير جزء من احتياجات أوروبا من الغاز من خلال محطتي إسالة ادكو ودمياط، حيث تم استخدامهما بشكل رئيسي لمعالجة الغاز القادم عبر الأنابيب من حقل تمار الإسرائيلي، ومن ثَمّ شحنه عبر السفن إلى أوروبا بعد إسالته. هذه الجهود دفعت مصر إلى تحقيق أرقام قياسية في صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، وتعتبر صادرات الطاقة المتجددة أحد أهم مجالات التعاون بين مصر وأوروبا.

شراكة اقتصادية

في خطوة جديدة لتعميق الشراكة الاقتصادية المصرية- الأوروبية، يُعد الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات حجمها 7.4 مليارات يورو (8.08 مليارات دولار) لمصر تهدف إلى دعم

اقتصادها وسط مخاوف من أن يؤدي الصراع في غزة والسودان إلى تفاقم المشاكل المالية في البلاد وذلك في ضوء خطة رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» إجراء مباحثات حول دعم التنمية الاقتصادية في مصر وتخفيف تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة.

كما أعلن الاتحاد الأوروبي في بيان أنه سيقدم لمصر مليار يورو (1.07 مليار دولار) كمساعدة مالية قصيرة الأجل للمساعدة في استقرار الاقتصاد، وذلك في إطار حزمة أكبر بقيمة 5 مليارات يورو في شكل قروض، ومن المقرر أن يتم تخصيص الـ 4 مليارات يورو الأخرى كمساعدة طويلة الأجل خلال الفترة 2024-2027، بعد اعتمادها من قبل أعضاء الكتلة، ويهدف القرض إلى معالجة وسد الاحتياجات التمويلية لمصر، خاصةً بعد اندلاع حرب غزة وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر وتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

وتُعد خطة الاستثمارات الأوروبية خطوة مكملة لسلسلة التعاون الاقتصادي بين الجانبين؛ إذ تُعد مصر الشريك التجاري التاسع والعشرين للاتحاد الأوروبي، وتمثل 0.7% من إجمالي تجارة السلع للاتحاد الأوروبي مع العالم، فيما يمثل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر، ويغطي 24.5% من حجم تجارة مصر، وجاءت 25.8% من واردات مصر من الاتحاد الأوروبي وذهبت 21.8% من صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي.

تتمثل صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي في خمسة قطاعات رئيسية وهي المنتجات البترولية والتي تشكل حوالي 50% من الصادرات والتي تتمثل في النفط الخام بحوالي 35%، والمنتجات البترولية المكررة مثل الغاز المسال والذي يمثل 15% من إجمالي الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي، والمنتجات الزراعية بحوالي 23% من الصادرات والتي تنقسم إلى حاصلات بستانية بحوالي 10% والخضروات بحوالي 8% والأرز بحوالي 5%، والمنتجات الصناعية والتي تمثل حوالي 17% من الصادرات وتنقسم إلى منتجات كيماوية مثل الأسمدة والمنتجات البلاستيكية التي تشكل حوالي 8% والمنتجات المعدنية والتي تشكل حوالي 5% والمنتجات الغذائية المعلبة والتي تشكل حوالي 4%، والمنتجات الغذائية والتي تمثل حوالي 5% وتنقسم إلى منتجات غذائية طازجة مثل الخضار والفواكه والتي تشكل حوالي 3% والمنتجات الغذائية المصنعة مثل اللحوم والألبان والتي تشكل

حوالي 2%، والمنتجات النسيجية التي تشكل 3% وتنقسم إلى 2% ملابس جاهزة و1% غزل ونسيج.

بلغت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي نحو 16.17 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بنحو 6.88 مليارات دولار خلال عام 2014 فيما سجلت الواردات المصرية منه حوالي 17.97 مليار دولار مقابل 20.82 مليار دولار في عام 2014، وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل -1 الصادرات والواردات بين مصر والاتحاد الأوروبي (مليار دولار)

Source: Trade Map, Bilateral Trade between Egypt and European Union.

وترتكز واردات الاتحاد الأوروبي من مصر في الوقود ومنتجات التعدين، والمواد الكيمائية، والزراعة والمواد الخام، والمنسوجات والملابس والأسمدة، فيما تتمثل صادراته في الآلات ومعدات النقل والمواد الكيمائية وكذلك الوقود ومنتجات التعدين.

ويُعد الاتحاد الأوروبي أحد المستثمرين الرئيسين في مصر بعد الدول العربية، حيث تعد البلاد ثاني أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا. كما استحوذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من 30% من إجمالي الاستثمارات الوافدة إلى مصر خلال العام المالي 2023/2022 بقيمة تبلغ 6.8 مليارات دولار، مقابل استحواذ الدول العربية على نحو 37% بقيمة تبلغ 8.2 مليارات دولار. وارتفع الاستثمار الأوروبي الوافد إلى الاقتصاد المصري كما سبق الذكر إلى 6.8 مليارات دولار، كما يُبين الرسم الآتي:

الشكل -2 حجم الاستثمارات الأوروبية الوافدة لمصر (مليار دولار)

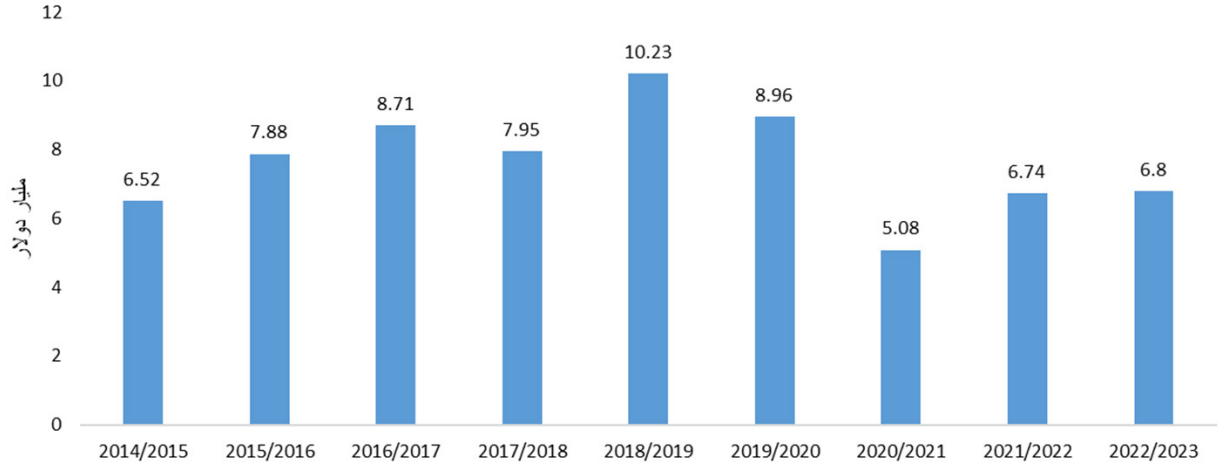

المصدر- البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولم تقتصر الشراكة على التبادلات التجارية والاستثمارية فحسب، بل امتدت لتشمل تقديم منح ومساعدات وقروض ميسرة للدولة المصرية في مجالات التنمية الخضراء والمستدامة، والتنمية البشرية ودعم التحول الأخضر والرقمي، وتطوير الدولة الحديثة والديمقراطية. بالإضافة إلى استحواذ أكبر خمس دول أوروبية مستثمرة بمصر (هولندا- إيطاليا- ألمانيا- فرنسا- بلجيكا) على نسبة تتجاوز 87% من إجمالي الاستثمارات الأوروبية الوافدة وإلى جانب ذلك، تم تسجيل نمو ملحوظ في صادرات مصر من الغاز المسال لأوروبا عام 2022، وتركزت هذه الصادرات على قطر والجزائر وسلطنة عمان. وبحسب تقرير أوابك لعام 2023، فقد سجلت مصر نسبة نمو تبلغ حوالي 13% في إجمالي صادراتها

مقارنة بعام 2021. بالفعل، تصدرت مصر قائمة الدول العربية من حيث النمو في صادرات الغاز المسال في عام 2022، حيث تجاوز نمو صادراتها النمو في صادرات سلطنة عمان التي ارتفعت بنسبة حوالي 6.6% وقطر بنسبة تقدر بحوالي 2% فقط.

وبلغت صادرات مصر من الغاز المسال حوالي 7.4 ملايين طن في عام 2022، مقارنة بحوالي 6.6 ملايين طن في عام 2021. وبهذا الإنجاز، حققت مصر رقمًا قياسيًا في صادرات الغاز، بما في ذلك صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب، حيث وصلت إلى حوالي 8 ملايين طن في عام 2022 مقارنة بحوالي 7 ملايين طن في عام 2021. ونتيجة لذلك، تصدرت مصر المركز الثاني عربيًا والخامس عالميًا في صادرات الغاز إلى الدول الأوروبية.

يعكس هذا النمو في صادرات الغاز المسال قوة وتطور صناعة الطاقة في مصر، ويعزز مكانتها كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمية. من المتوقع أن تستمر مصر في تعزيز إنتاجها وصادراتها من الغاز في المستقبل، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المصري وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى.

ختامًا، إن ملفات التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي لعقود ظلت تركز على عمليات استهداف زيادة التبادل التجاري والاستثمار بين الطرفين وتسهيل الشراكات التجارية ودعم الإصلاحات الاقتصادية في مصر، وإن زيادة الاستثمارات الأوروبية الوافدة لمصر تُعد أمرًا مهمًا في الوقت الحالي؛ نظرًا لعدد من العوامل المتمثلة في الحاجة الماسة للاقتصاد المصري للمزيد من العملات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي المصري.

التكتلات الاقتصادية: والدول النامية

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”فكرة التكتلات الاقتصادية ليست جديدة، ولكن الرؤية والنظام الاقتصادي العالمي هما من تحددان شكل العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي بين الدول، فبعد المعاناة من سلبيات رؤية اقتصادية غالبًا ما تلجأ الدول المهيمنة إلى تغيير النظام الاقتصادي إلى نظم عكسية مع تطوير أو تحديث آليات التنفيذ.“

فالإشارة إلى حرية التجارة العالمية ظهرت في الاقتصاد الحديث على يد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عام 1776 بعد سلبيات النظام المركنتيلي بالفكر القديم فقام على إظهار إيجابيات السوق الحر والتنافسية وعلى حد تعبيره، فإن «ثروة أي بلد لا تتكون من ذهبها وفضتها فقط، بل في أراضيها ومنازلها وسلعها الاستهلاكية على اختلاف أنواعها». وقد نال هذا الرأي وما أُدخل عليه من تطوير وتحديثات تأييد الدول المهيمنة على الاقتصادات وحركة التجارة دعمًا لمصالحها، ثم سحبت هذا التأييد خلال القرن العشرين بعد أن شهد الاقتصاد العالمي الأزمة المالية العالمية 1929 وعرفت آنذاك بأزمة الكساد الكبير والذي ظل ممتدًا حتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، ثم تغير الوضع... وظهرت نظرية كينز والذي أكد على أهمية تغيير الهياكل الاقتصادية

ومراجعة الأفكار والرؤى الاقتصادية بشكل عام، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاقات الدولية وتحرير التجارة والتعاون الدولي، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تغير الموقف من جديد وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد فكرة تحرير التجارة من جديد مع هيمنتها على الاقتصاد العالمي، حيث إن التجارة الحرة تصب في مصلحتها بشكل كبير. وظهرت اتفاقيات كثيرة منها اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات الدولية GATT، والتي كان من أهم أهدافها تحرير التجارة العالمية وإزالة الإجراءات الحمائية، ولكن كما إن هناك آثارًا إيجابية كانت هناك آثارًا سلبية على الدول النامية غير الصناعية.

وللحد من سلبيات حرية التجارة وإزالة الإجراءات الحمائية ولحماية الدول النامية التي تمتلك موارد طبيعية مختلفة، ولكنها في ذات الوقت لا تستطيع منافسة الدول المتقدمة اقتصاديًا ظهرت فكرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية واكتسبت أهمية بالغة في العالم الاقتصادي؛ إذ إنها باتت ضرورة حتمية تفرضها البيئة الرأسمالية التي أصبحت الأزمات المالية والاقتصادية من هم سماتها الأساسية.

في ظل التطور الاقتصادي والجيوسياسي العالمي الحالي أصبح من المستحيل على الدول تحقيق متطلباتها التنموية بجهود منفردة؛ لهذا قام العديد من الدول بتكوين أو بالانضمام إلى تجمعات متكاملة لإعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

من هنا أولًا ننوه عن مفهوم التكامل في علم السياسة وفي علم الاقتصاد:

في علم السياسة:

أعطى القائمون على علم السياسة تعريفات عدة، يمكن إجمالها: مسار يستهدف اتفاق عدة دول في مجالات مختلفة عن طريق تكوين تحالفات وكيانات مشتركة تنصهر من خلالها الدول للوصول إلى تحقيق وحدة قوية واتخاذ إجراءات لها تأثير لتحقيق الأهداف الدولية المرجوة تجاه أي تحرك أو أي شأن سياسي.

في علم الاقتصاد:

أضفى القائمون على علم الاقتصاد تعريفات عدة، يمكن إجمالها في: إنها حالة اتفاق وتوافق بين أطراف التكامل لتسهيل عملة التنمية بينهم وإزالة العقبات والحواجز وحالة التمييز بينهم ليعود برفع الكفاءة الإنتاجية لجميع الأطراف.

ثانيًا تعريف التكتل:

شأنه شأن العديد من المفاهيم الاجتماعية منها أنها «عملية سياسية واقتصادية واجتماعية تتم من خلالها إقامة علاقات متكافئة لإيجاد مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق فوائد مشتركة للدول الأعضاء من أجل الوصول إلى أعلى معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية».

ونستخلص من التعريفات السابقة الآتي:

إن التكتل هو إحداث عملية تقارب تدريجية بين الدول أعضاء التكتل المتجانسين اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا تسمح لأطراف التكتل من خلالها توفير عوامل التنمية للدول الأطراف والاشتراك في خطط التنمية والاستدامة والتعاون الاقتصادي السياسي في آن واحد.

فينتج الآتي:

- نمو اقتصادي
- تحفيز صناعة القرارات الدولية
- التجاوب الاقتصادي والسياسي
- تعظيم المنفعة الاقتصادية والسياسية
- ثقل اقتصادي وسياسي للتكتل

التكتلات الاقتصادية: تحول في بنيان الاقتصاد العالمي

أثبت الواقع العملي أن المجال الاقتصادي هو الأنسب لتحقيق المكاسب المرجوة بشكل سلمي آمن والانتقال من النمط التنافسي في العلاقات الدولية إلى النمط التعاوني التكاملي، وذلك بعد التطور في شكل العلاقات الدولية والصراعات بين الدول، وبعد أن أثبتت النظم الأحادية القطبية فشلها وعجزها عن قيادة العالم إلا في ظل الصراعات العسكرية الدولية وأيضًا تبحث هناك عن التعاون والتكامل والتكتل الدولي.

انتشار التكتلات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد يدفع إلى سؤال عن ماهية الدوافع والأسباب التي تدفع الدول إلى طرح مبادرات الانخراط في هذه التكتلات.

لقد تنوعت أسباب قيام التكتلات ما بين أسباب اقتصادية، وأخرى غير اقتصادية تتمثل في نشر السلام والاستقرار وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة العسكرية ومنها ما يجمع الجوانب السياسية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

الأسباب الاقتصادية

تهدف إلى تجميع الإمكانات الاقتصادية للدول الأعضاء وإزالة العقبات أمام انسياب حركة رءوس الأموال والعمالة، لزيادة معدلات عوائد التجارة الخارجية التي تسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية حيث إن هناك عدة معطيات واقعية وفكرية ساهمت في فرض القوة الاقتصادية والسعي نحو تشكيل النظام العالمي مستقبلًا وفق نظام التعددية القطبية وأبرزها.

- تشجيع وتسهيل المؤسسات المالية على الاستثمارات.
- اتساع أسواق التوزيع والإنتاج ليتحول من قدرات محدودة إلى اقتصادات ضخمة غير هادمة للاقتصاد الوطني.
- تعاون استثماري دائم لتنمية البنية الأساسية للدول الأطراف.

- مقايضة السلع والخدمات وعدم الاعتماد على العملات في الدول الخارجية عن التكتل.
- تعظيم ثقل الدول في التفاوض على المستوى الاقتصادي والسياسي.
- تحجيم التهديدات الاقتصادية والاجتماعية.

التكتلات لتحقيق الأمن الإقليمي والعالمي

ترجع فكرة الإقليمية إلى بناء نظام دولي يحفظ السلم والاستقرار والوسيلة الأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال إنشاء علاقات ومصالح اقتصادية دولية متعددة.

وحسب تعريف الدكتور بطرس غالي: «الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي. فالبعد العسكري لا يقتصر عليه فقط، بل يشمل البعد السياسي والاقتصادي الاجتماعي».

وبناءً عليه فإن إنشاء تلك المصالح والعلاقات تعد هي السلاح السلمي والآمن للحفاظ على السلم والأمن الإقليمي فتتحول حالة الدول الأعضاء للتكتل من الحالة المنفردة المستقلة إلى حالة من الترابط والانصهار وتكوين نظام سياسي اقتصادي وأمني قوي للدول وخصوصًا بعد:

- الهيمنة الأمريكية حتى على مقررات المنظمات الدولية وتحديدًا منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.
- صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية في العالم، ومن المحتمل أن تحتل الصين وتحالفها مع بعض الدول لتشكيل قطب عالمي جديد بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

- احتمالية تفكك دول الاتحاد الأوروبي نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بعض دول الاتحاد، بالإضافة إلى مشكلة الهجرة غير الشرعية التي غزت أوروبا في الفترة الأخيرة.
- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

فيتحقق من التكتل على صعيد الإقليمي والعالمي نتائج كثيرة منها:

- قوة دولية لأطراف التكتل.
- اندماج الاستراتيجيات السياسية والأمنية بين الدول الأعضاء.
- تعاون أمني وسياسي.
- صد أو -على الأقل- تحجيم التهديدات الدولية.

خلاصة القول فإن سعي الدول النامية إلى الانصهار في التكتلات وتعزيز قدراتها بتلك التحالفات يمثل لها حماية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والتكنولوجية، ومنافسة القوة الاقتصادية للدول المتقدمة، والتداول بين الدول الأعضاء على أسس مدعومة بموازين أخرى لعملات تلك الدول، ومثال ذلك إجراء مقاصة بين تلك الدول على نحو مبادلة السلع والخدمات بين الدول بناءً على الميزة التنافسية لكل دولة مع بناء سلة للسلع والخدمات، مع المنافسة في قطاعات التكنولوجية والتسليح وذلك بالإضافة إلى التوسع إقليميًا وعالميًا واستقطاب أطراف عديدة يتحقق من خلالها التوازن الجيوسياسي والحصول على صوت أكثر قوة على الساحة الدولية ومحاربة النظام أحادي القطب والسعي لعالم متعدد الأقطاب يسمح لأعضاء تلك التكتلات إبقاء قنوات الاتصال والتحاور مفتوحة مع الدول المتقدمة وتكتلاتها.

ملامح النظام العالمي الجديد ومستقبل التكتلات الاقتصادية

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد النظام العالمي بشكل دائم تحولات مستمرة نتيجة تغير طبيعة التفاعلات بين الفاعلين الرئيسين من الدول والمنظمات المختلفة. وقد شهدت الساحة العالمية خلال السنوات الماضية تسارع تلك التحولات والتي نتج عنها تغير واضح في سمات وملامح النظام العالمي لينذر بتشكيل نظام عالمي جديد. ومع تغير ملامح النظام العالمي تتغير طبيعة التكتلات الاقتصادية بدءًا من نشأتها وتشكيلها وصياغة وتحقيق أهدافها. فكيف يمكن لملامح النظام العالمي الجديد أن تحدد مستقبل التكتلات الاقتصادية؟.

ملامح النظام العالمي الجديد

يشهد العصر الحالي إعادة بلورة النظام العالمي ليعاد تشكيله بسمات وملامح تختلف عن ذي قبل، ومن هنا جاء مسمى VUCA والذي يشير إلى كلمات Volatility, Uncertainty, Complexity and Ambiguity ليرمز إلى ما يتسم به النظام العالمي من سمات التقلب وعدم اليقين والتعقد والغموض، ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما شهدناه في السنوات الأخيرة من تعدد وتتابع الأزمات والصراعات والحروب، والتي

أدت إلى تغير في طبيعة العلاقات الدولية؛ فقد أدت جائحة كورونا إلى انغلاق الدول على نفسها وتوقف حركة التجارة مع إعطاء أولوية للسياسات الحمائية من خلال التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقييد الصادرات؛ خوفًا من شح السلع في السوق المحلي ولمواجهة النقص المحتمل في الواردات بما يحقق أهداف الأمن القومي، ويعكس ذلك تغيرت مفاهيم العولمة وسيطرت المصالح القطرية على العلاقات التجارية، ومع استمرار وتتابع الأزمات في مختلف أنحاء العالم استمر ذلك التوجه بأشكال وأساليب مختلفة.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أنه مع احتدام الصراع –العسكري تارة والاقتصادي تارة- بين القوى الكبرى الشرقية والغربية سيطرت عملية الاستقطاب الدولي على التفاعلات العالمية لتحقيق أهداف القوى الكبرى، وقد نشأت بالفعل علاقات توازنية مستحدثة بين أيدولوجيات متباينة تطوي وراءها مصالح لكلا طرفيها.

وقد انعكست تلك السمات والملامح على آليات عمل الشركات التجارية والصناعية؛ إذ أثرت على سلاسة ومرونة سلاسل الإمداد، ومثال على ذلك ما اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء تحالف لتوريد أشباه الموصلات مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان للحد من بروز الصين في مجال الصناعات التكنولوجية، فقامت الصين بفرض ضريبة بنسبة 400% على الهواتف الذكية المباعة في الدولة والمستخدمة رقائق غير صينية. وقد تزامن ذلك مع إعلان كبرى مصانع الرقائق في الصين عن رقائق تعدين متقدمة. ويقودنا ذلك إلى تبين إحدى أهم سمات النظام العالمي الجديد وهو التسارع التكنولوجي، والذي أصبح أحد مواطن القوى التي تحدد القوة النسبية للدول المختلفة.

وعلى الرغم من عدم القدرة على حسم الأمر تجاه التراجع عن مسار العولمة وكذلك عدم القدرة على تحديد شكل النظام العالمي مستقبلًا ومراكز القوى المشكلة له، إلا أنه يلاحظ تكوين عدد من الكتل المتنافسة تمثل اللاعبين الرئيسين في النظام العالمي الحالي، كما يلاحظ أن تلك القوى المتنافسة قد لا يربطها إرث ثقافي أو تاريخي أو جغرافي مشترك، وإنما يربطها مصالح مشتركة.

سمات التكتلات الاقتصادية الحديثة

مع تغير ملامح النظام العالمي الجديد يلاحظ تغيير طبيعة التكتلات الاقتصادية، ففي السابق كانت التكتلات الاقتصادية التقليدية تمر بمراحل متتابعة يتم بمقتضاها المضي قدما في سبيل إزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج وصولًا إلى التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لأعضاء التكتل؛ وتتمثل تلك المراحل في اتفاقية التجارة التفضيلية، ثم منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، وأخيرًا الاتحاد الاقتصادي. وخير مثال على ذلك الشكل التقليدي للتكتلات الاقتصادية هو الاتحاد الأوروبي والذي تم البدء في تشكيله منذ عام 1948 وتطور تدريجيًا وفقًا لإطار قانوني ومؤسسي قوي.

وعلى الرغم من قوة الإطار القانوني والمؤسسي لتكوين الاتحاد الأوروبي، فقد شهد العصر الحديث سعي بريطانيا للخروج من التكتل في محاولات دامت لمدة 3 سنوات انتهت بخروجها في ديسمبر 2020، بما يعكس رؤيتها بشأن زيادة قدرتها النسبية على تحقيق مصالحها في ظل كونها خارج التكتل.

- **البريكس بلس نموذجًا**

وفي مقابل الأشكال التقليدية للتكتلات الاقتصادية، نجد بدء بروز أشكال أخرى مختلفة من التكتلات، من بين تلك التكتلات «بريكس بلس» والذي يتفق مع الأشكال التقليدية للتكتلات فيما يتعلق بالدور الرئيسي للحكومات في إنشائه وصياغة وتنفيذ أهدافه، كما إنه يقوم على اعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية. ويختلف عن الأشكال التقليدية للتكتلات في اختلاف أعضائه في النطاق الجغرافي، ومما ترتب على ذلك من افتقاد دول المجموعة للتراث الثقافي والتاريخي المشترك، ويعد الهدف المعلن للتكتل هو تحقيق أهداف الدول النامية وتعزيز التعددية.

وقد برز دور التكتل في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة والتي تلقي بظلالها على الاقتصاديات الناشئة بشكل خاص، والناتجة بشكل أساسي من تصاعد الأزمات

والتطورات الجيوسياسية بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، ومن أبرز تلك التحديات التي تعاني منها اقتصاديات الدول الناشئة والنامية قضية تمويل التنمية وفرض شروط المؤسسات التمويلية العالمية على أولويات التنمية بالدول النامية والناشئة من خلال القروض المشروطة التي يترتب عليها تفاقم حدة الديون، خاصة في ظل تراجع قيم العملات المحلية بالدول النامية والاقتصادات الناشئة مع تصاعد حدة الأزمات المالية بالاقتصاديات الكبرى، وهنا تسعى دول المجموعة إلى إتاحة المجال لبنك التنمية التابع للمجموعة لتقديم آليات تمويل مختلفة للمشروعات الاستثمارية يمكنها أن تحفز مناخ الاستثمار بالاقتصاديات الناشئة. واستكمالًا لمراحل تطور التكتل الاقتصادي، ومسايرة للوضع الاقتصادي العالمي المتغير تهدف دول المجموعة إلى إيجاد عملة موحدة للبريكس يمكن استخدامها في تسوية المعاملات الدولية في ظل مواجهة عدد كبير من الاقتصاديات الناشئة أزمات اقتصادية حادة تتعلق بتوفر النقد الأجنبي المتمثل في الدولار الأمريكي بشكل خاص.

ومن جهة أخرى، فقد ارتأت دول المجموعة -والتي تضم ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية- أهمية إعادة صياغة ملامح النظام العالمي في ظل تصاعد دور الاقتصاديات الناشئة القوية ليعكس القوة النسبية الفعلية للدول المختلفة، ومن خلال توسيع عضوية تكتل الاقتصادات الناشئة أصبح «البريكس بلس» أكثر مكانة اقتصادية عالميًا.

ومع التسليم بطموح أهداف التكتل وما تطلبه من مدى زمني طويل لتحقيقها، إلا أن التطورات التي يشهدها التكتل يمكنها أن تمثل نواة لتصاعد دور الاقتصادية الناشئة القوية وتسهم في إعادة تشكيل ملامح النظام العالمي، وهنا يلاحظ وجود علاقة تبادلية بين تطورات النظام العالمي ودور تكتل الدول الناشئة؛ إذ إن تطورات النظام العالمي ساهمت في تنامي دور التكتل من جهة، كما إن نجاح التكتل في تحقيق أهدافه سوف يسهم في إعادة تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد من جهة أخرى.

ويعكس انضمام مصر للتكتل نظرة الدول المؤسسة للتكتل لمستقبل الاقتصاد المصري كأحد الاقتصادات الناشئة القوية، كما يبرز الدور الإقليمي المتنامي لمصر بحكم ثقلها

وموقعها وتاريخها. ومن جهة أخرى، فإن مشاركة مصر –من خلال التكتل- في إحداث تحول في شكل النظام العالمي وتحقيق توازنه لصالح الاقتصادات الناشئة والتحول نحو التعددية يعد أحد أهم المكاسب الرئيسية لمصر من جرّاء الانضمام للتكتل.

- **تكتلات سلاسل الإمداد**

كشفت الأزمات العالمية عن قصور سلاسل الإمداد القائمة في تحقيق أهدافها الاقتصادية المتمثلة في خفض التكاليف، والعمل على إتاحة المواد الخام والسلع الوسيطة والنهائية في مختلف الأنحاء، ولكن على العكس كشفت الأزمات والصراعات العالمية عن هشاشة سلاسل الإمداد القائمة، إذ أدت إلى تعثر وتوقف الإنتاج وخلق أزمات اقتصادية. ومن هنا فقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية بزوغ نوع آخر من التكتلات الاقتصادية تقوم على فكرة إعادة توزيع تجمعات سلاسل الإمداد والقيمة العالمية وانتشارها؛ لتفادي تركزها في عدد معين من الدول تجنبًا لتعرض الاقتصاد العالمي لأزمات اقتصادية إذا ما تعرضت أماكن تركز سلاسل الإمداد لأزمات، مما ينتج عنه نقص المعروض من السلع والخدمات. وقد تنشأ تلك التكتلات بين اقتصادات متنافسة أو متكاملة، ولا تشترط تجاورها جغرافيًّا أو تجانسها الثقافي أو اللغوي.

وفي ظل ما يتسم به النظام العالمي الحالي من انتشار الصراعات بين المعسكر الشرقي والغربي، نجد أنه في إطار الحرب التجارية الصينية الأمريكية وجهت الولايات المتحدة الأمريكية شركاتها لتعزيز دورها في سلاسل الإمداد داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال منحها العديد من الحوافز الضريبية لتقليل الاعتماد على الشركات الصينية، وفي المقابل بادرت الصين بإطلاق مبادرة الحزام والطريق –أو ما يعرف بطريق الحرير- لتوسيع الترابط والتعاون بين 152 دولة ومنظمة دولية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا من خلال خلق ممرات لتدفق حركة التجارة وضخ الاستثمارات.

وتلعب مصر دورًا رئيسيًا في مبادرة الحزام والطريق؛ نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، وتمثل قناة السويس بوابة طريق الحرير البحري؛ إذ إنها الممر الملاحي الرئيسي الذي يربط الشرق بالغرب. وقد لعبت مصر جهدًا كبيرًا لتنمية محور إقليم قناة السويس شمل

أربعة محاور مهمة تتمثل في تطوير الممر الملاحي، وإنشاء الممرات اللوجستية، وإقامة المناطق الصناعية والاقتصادية الخاصة، وشق الطرق والسكك الحديدية وممرات الربط مع دول الجوار.

- **تكتل الشركات المتعدية الجنسية**

وهناك شكل آخر للتكتلات الاقتصادية الحديثة يأخذ شكل التحالف بين الشركات العملاقة متعددة القوميات Multinational Corporations أو المتعدية للقوميات Transnational Corporations، والتي تحكمها اعتبارات اقتصادية ومصالح مشتركة، وتساندها وتدعمها حكومات الدول بشكل مباشر وغير مباشر. وقد تطور هذا المسار ليأخذ صورًا أكثر تعقيدًا لتجمعات أو عناقيد تكنولوجية (Technological Clusters) في ظل ما يتسم به النظام العالمي الحديث من تطور تكنولوجي متسارع.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg